مع تحول الأنظار نحو سوق منتجات التكرير

«الوطني»: أسعار النفط ترتفع عالمياً لأعلى مستوياتها في تسعة أسابيع

المخزونات انخفضت لأدنى مستوياتها المسجلة في عدة سنوات مع اقتراب موسم ذروة الطلب على النفط خلال الصيف

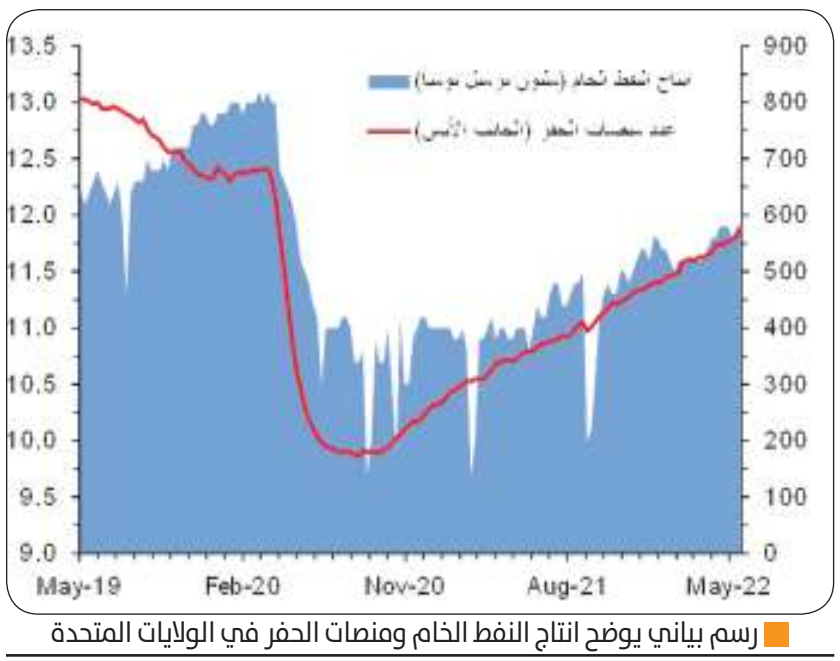

رسم بياني يوضح انتاج النفط الخام ومنصات الحفر في الولايات المتحدة

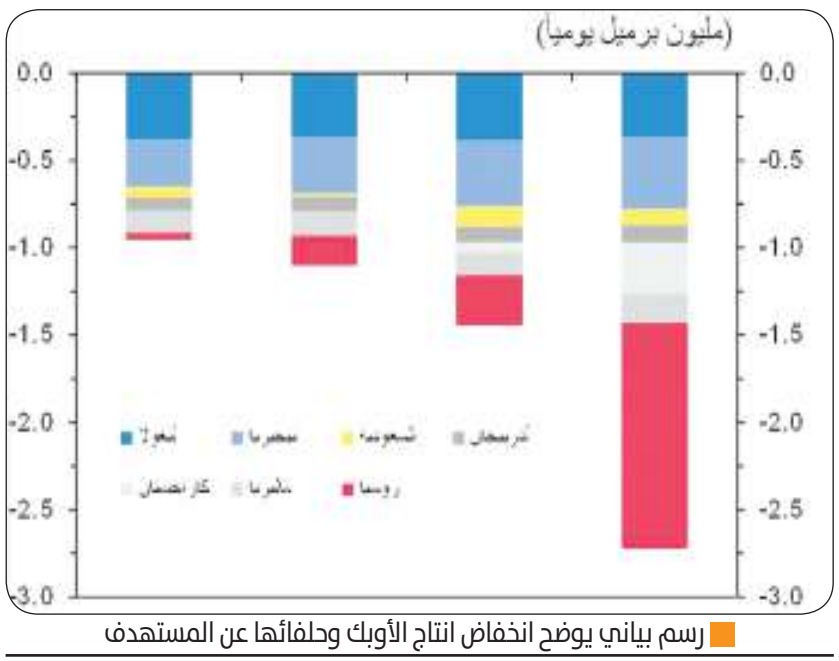

رسم بياني يوضح انخفاض انتاج الأوبك وحلفائها عن المستهدف

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"الوطني" استمرار تعرض أسواق النفط للتقلبات الملحوظة المرتبطة بالصراع الروسي–الأوكراني والشكوك المتعلقة بتوقعات العرض والطلب على النفط على المدى القريب. وأنهى مزيج خام برنت تداولات يوم 27 مايو عند مستوى 119.4 دولار للبرميل (+9.2% منذ بداية الشهر ، +53.5% منذ بداية العام) في ظل انخفاض مخزونات النفط الخام وزيادة أنشطة التكرير في الولايات المتحدة. وكان انخفاض العرض واضحاً في زيادة العلاوة السعرية لأسعار خام برنت قصيرة الأجل.

تحركت أسعار النفط ضمن نطاق محدود لعدة أسابيع إلا أنها تحررت أخيراً من هذا النطاق خلال الأسبوع الماضي، لتصل لأعلى مستوى لها منذ نهاية مارس الماضي في نهاية جلسة الجمعة الماضية. وقد بقيت الأسواق خلال شهري إبريل ومايو تتقلب بين المخاوف بشأن إمكانية نقص الإمدادات إذا استمر الحظر الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي على واردات النفط الروسية و اقتصار تزايد الإنتاج على الأوبك وحلفائها فقط من جهة، ومن جهة أخرى تلك المخاوف المتعلقة بتباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي مع ارتفاع معدلات التضخم وتشديد السياسة النقدية.

ويتركز اهتمام الأسواق بشكل متزايد على سوق المنتجات النفطية المكررة، خاصة في الولايات المتحدة، إذ اقترن ارتفاع الطلب بعد الجائحة من قطاعي الصناعة والنقل مع قلة إمدادات النفط من روسيا بسبب العقوبات الذاتية، ومن الصين، بسبب خفض حصص التصدير، مما أدى إلى ارتفاع أسعار البنزين ونواتج التقطير المتوسطة (كالديزل) إلى مستويات قياسية. في غضون ذلك، تفوقت أسعار المنتجات النفطية على أسعار النفط الخام هذا العام، إذ ارتفعت أسعار العقود الآجلة للبنزين وزيت التدفئة في الولايات المتحدة بنسبة 72% و66% على التوالي.

كما وصلت مستويات مخزون البنزين والديزل إلى أدنى مستوياتها المسجلة في عدة سنوات، إذ سجلت الأولى أدنى مستوى موسمي تصل إليه منذ عقد (219 مليون برميل) ووصلت الأخيرة إلى أدنى مستوياتها في أربعة عشر عاماً (107 مليون برميل)، في ظل ارتفاع هوامش التكرير إلى مستويات قياسية وانخفاض الطاقة الانتاجية لمصافي التكرير. وكان ذلك انعكاساً لإغلاق المصافي خلال جائحة كوفيد19-. وتقدر إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن المصافي ستعمل بكفاءة تصل إلى 95% من طاقتها الانتاجية خلال موسم ذروة الطلب في فصل الصيف القادم.

ويساهم التركيز على تلك الديناميكيات في دفعة صعودية لأسعار النفط مما يساعد على مواجهة الضغوط السلبية الناجمة عن إمكانية تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي ونمو الطلب على النفط بسبب عدد من العوامل التي تشمل تداعيات الصراع بين روسيا وأوكرانيا، وضعف نشاط الاقتصاد الصيني بعد فرض القيود لاحتواء جائحة كوفيد-19 على مدى عدة أشهر، وتشديد السياسات النقدية في ظل تصدى البنوك المركزية الرئيسية لتزايد معدلات التضخم. فيما عدل صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر أبريل لتوقعاته للنمو العالمي وخفض تقديراته بمقدار نقطة مئوية تقريباً مقارنة بتوقعات يناير لتصل إلى 3.6%.

قامت وكالة الطاقة الدولية وغيرها من الجهات الأخرى بخفض توقعات الطلب على النفط لعام 2022 مجدداً. واستشهدت وكالة الطاقة الدولية "بارتفاع أسعار البنزين وتباطؤ النمو الاقتصادي" لتبرير خفض تقديراتها بمقدار 70 ألف برميل يومياً في مايو، وتتوقع الآن ارتفاع الطلب على النفط هذا العام بمقدار 1.8 مليون برميل يومياً في المتوسط في تباطؤ ملحوظ مقارنة بالتعافي الذي شهدته الأسعار بعد الجائحة في عام 2021 والذي بلغ 5.6 مليون برميل يومياً. وبصورة عامة، خفضت الوكالة تقديرات نمو الطلب بمقدار 1.23 مليون برميل يومياً مقارنة بفبراير الماضي، كما خفضت الأوبك أيضاً توقعاتها لشهر مايو وإن كان بوتيرة أكبر، إذ خفضت متوسط نمو الطلب على النفط لهذا العام بمقدار 210 ألف برميل يومياً، لكنها تتوقع ارتفاع الطلب بمقدار 3.36 مليون برميل يومياً، أي ضعف المعدل المتوقع من قبل وكالة الطاقة الدولية.

وعلى جانب العرض، أدى تعطل تدفق النفط الروسي بسبب الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة وحلفائها في التأثير بشدة على السوق. وتقدر وكالة الطاقة الدولية أنه تم خفض انتاج النفط الروسي بمقدار مليون برميل يومياً في أبريل، وقد يتزايد هذا المستوى ثلاثة أضعاف ليصل إلى 3 مليون برميل يومياً اعتباراً من يونيو المقبل بعد أن أوقفت الشركات التجارية الكبرى مشتريات النفط من شركات روسنفت وغازبروم نفت وترانسنيفت التابعة للحكومة في منتصف مايو الجاري. وإذا توصلت دول الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق بشأن حظر واردات النفط الروسية بنهاية العام، فقد تمتد خسائر النفط الروسية إلى 4 مليون برميل يومياً.

جاء انخفاض انتاج النفط الروسي وراء التراجع الحاد لإجمالي إنتاج الأوبك وحلفائها (باستثناء إيران وليبيا وفنزويلا) بمقدار 846 ألف برميل يومياً في أبريل إلى 37.2 مليون برميل يومياً وفقاً لبيانات المصادر الثانوية لمنظمة الأوبك. ويعتبر هذا أدنى المستويات المسجلة في ستة أشهر. ومرة أخرى، أخفقت المجموعة في تحقيق مستوى الإنتاج المستهدف، ولكن هذه المرة بمعدل كبير وصل إلى 2.7 مليون برميل يومياً. وقامت الأوبك في أبريل بزيادة الإنتاج بمقدار 284 ألف برميل يومياً، أي أكثر من 254 ألف برميل يومياً وفقاً لما نصت عليه اتفاقية زيادة العرض. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى نمو الإنتاج العراقي على أساس شهري بمقدار 103 ألف برميل يومياً (مقابل 44 ألف برميل يومياً). إلا أن إنتاج الأوبك البالغ 24.5 مليون برميل يومياً في أبريل ما يزال أقل بمقدار 800 ألف برميل يومياً عن المستوى المستهدف لذلك الشهر، ويرجع ذلك إلى عدد من الدول التي عادة ما تنتج دون الحد المستهدف بصورة متكررة مثل أنجولا ونيجيريا اللتين تقلصت طاقتهما الإنتاجية على الأرجح بسبب نقص الاستثمار بصورة مزمنة.

تراجعت امدادات الأوبك وحلفائها بصورة كبيرة، إذ كان من المفترض أن تكون المجموعة قد اضافت مرة اخرى بشكل جماعي 7.4 مليون برميل يومياً من حصص الإنتاج في إبريل والتي تم خفضها في الأساس بمقدار 9.7 مليون برميل يومياً، لكنها تمكنت فقط من توفير 4.7 مليون برميل يومياً من المستوى المستهدف. ووفقاً لما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الوزاري الذي عقدته الدول الأعضاء وغير الأعضاء بمنظمة الأوبك في أبريل، ستسعى مجموعة الأوبك وحلفائها لرفع معدل زيادة الامدادات الشهرية إلى 432 ألف برميل يومياً بشكل جماعي اعتباراً من مايو. إلا أن هناك احتمال ضئيل لحدوث ذلك نظراً لكثرة انقطاع الإمدادات وقلة الطاقة الإنتاجية الفائضة. ويبدو أن دول الخليج العربية المصدرة للنفط هي الوحيدة القادرة على زيادة انتاجها.

استمر تراجع إنتاج النفط الأمريكي مقارنة بالتوقعات، مما تسبب في إحباط إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن التي تعتمد على زيادة الإمدادات المحلية لتهدئة ارتفاع أسعار البنزين. ووفقاً للبيانات الأسبوعية الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، تراوح الإنتاج في حدود 11.9–11.8 مليون برميل يومياً على مدار فترة امتدت لشهرين أو أكثر بنحو 100 ألف برميل يومياً فقط منذ بداية العام. ويواصل منتجو النفط الصخري التحلي بضبط النفس في مواجهة تخطي أسعار النفط أكثر من 100 دولار للبرميل، أي أعلى بكثير من نقطة التعادل، مع إعطاء الأولوية لتوزيعات الأرباح والتدفقات النقدية بدلاً من التركيز على النمو. إلا أن القطاع نفسه عانى أيضاً من الضغوط التضخمية، خاصة تكاليف العمالة والمواد الاساسية. وفي ظل استمرار ارتفاع عدد منصات الحفر إلى مستويات تقارب ما قبل الجائحة، من المتوقع أن ينمو الإنتاج بوتيرة أسرع في وقت لاحق من العام.

تشديد أوضاع السوق وسط تأخر إمدادات الأوبك وحلفائها وقلة النفط الصخري من الولايات المتحدة

ساهمت خطط السحب من الاحتياطي الاستراتيجي الذي أعلن عنه من وكالة الطاقة الدولية كجزء من التزامها مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، هذا إلى جانب 180 مليون برميل ستقوم الولايات المتحدة بسحبها، في خفض الأسعار. وتعتبر كمية النفط التي يتم سحبها من الاحتياطي الإستراتيجي غير مسبوقة، نحو 1.3 مليون برميل يومياً على مدى ستة أشهر، مما ساهم في الحد من عدم التوافق بين قوى العرض والطلب. وإلى جانب تباطؤ النمو العالمي، قد يساعد السحب من الاحتياطي الإستراتيجي في توازن السوق بنهاية العام.

تشير التقديرات إلى أن المخاطر المتعلقة بالأسعار قد تتزايد هذا العام نظراً لإمكانية خسارة كميات هائلة من إمدادات النفط الروسي في ضوء الحظر المفروض من الاتحاد الأوروبي، واستمرار نقص امدادات الأوبك وحلفائها، وانخفاض مستويات مخزون النفط، وقلة القدرة الإنتاجية من الاحتياطي النفطي والطاقة التكريرية. وقد يرتفع الطلب على النفط بصورة مفاجئة بمجرد تخلص الصين من الجائحة.

بهدف الوصول لأكبر عدد من العملاء من كل الشرائح

«KIB» يعزز خطط التوسع الرقمي والخدمات الإلكترونية والانتشار في أجهزة الـ «ATM»

يواصل بنك الكويت الدولي (KIB) جهوده لتعزيز مكانته الرائدة ضمن القطاع المالي والمصرفي في الكويت، مستمراً في تقديم المنتجات المصرفية بأحدث النظم والتقنيات بدقة وسرعة بما يساهم في تقديم أفضل الخدمات المصرفية لعملائه، وفي هذا الإطار، أعلن البنك مؤخراً عن أبرز إنجازاته التي حققها في الآونة السابقة عبر إدارة الخدمات المصرفية للأفراد، مما يساهم في الحفاظ على أرقى مستوى من الأداء والتميز، واستمرار كسب ثقة العملاء بما يلاقي تطلعاتهم ويلبي متطلباتهم.

ومن أبرز تلك الإنجازات هي تدشين أكثر من 120 جهاز ATM حتى الآن داخل الكويت، والتي تعزز من نجاح خطط التوسع والانتشار التي تقوم بتنفيذها إدارة الخدمات المصرفية للأفراد بهدف الوصول لأكبر عدد من العملاء من كافة الشرائح، أما بالنسبة لسياسة توفير خدماته عن بعد، بما يسهل على العملاء إنجاز المعاملات بكل راحة وسهولة ويوفر لهم الوقت والجهد، قام البنك بإضافة خدمة تحديث بيانات البطاقة المدنية ونموذج "اعرف عميلك" من خلال الخدمة الهاتفية، حتى تكون إحدى القنوات التي يستطيع العميل استخدامها بدلاً من زيارة الفرع.

وفي هذا السياق، قال نواف الخريف، المدير التنفيذي، في الإدارة المصرفية للأفراد في KIB: "نحن نحرص دائماً على فهم احتياجات عملائنا والتركيز بشكل كبير على إثراء تجربتهم المصرفية مع البنك، وتقديم كافة خدماتنا بجميع الوسائل التي تناسب كل فئة وشريحة منهم، وبناء على ذلك، حققنا مجموعة من الإنجازات خلال الفترة السابقة تعكس اجتهادنا وتثبت جدارتنا في تعزيز مكانة البنك القوية كمؤسسة مالية ومصرفية تقدم أفضل الخدمات الشاملة والمتكاملة لعملائها"

وحول إنجازات KIB البارزة فيما يتعلق بتعزيز القدرات الرقمية وتوسيع نطاق خدماته المصرفية الإلكترونية، أكد الخريف أن البنك نجح خلال الربع الأول من العام الجاري في إطلاق 6 خدمات جديدة عبر تطبيق KIB من ضمنها خدمة مشاركة رقم "الأيبان"، وخدمة قسم فاتورتك، كما زاد عدد مستخدمي التطبيق 30%، وفي هذا الصدد أيضاً، تضاعفت عمليات فتح الحساب و عمليات فتح الودائع عبر تطبيق KIB ، مقارنة بالربع الأول من العام الماضي.

نواف الخريف

والجدير بالذكر أيضاً هو استمرار إدارة الخدمات المصرفية للأفراد بابتكار خدمات ومنتجات مصرفية ناجحة، منها توفير مجموعة متكاملة من الحسابات الي تناسب متطلبات كل شريحة من شرائح العملاء، منها حساب للشباب، وحساب للعامل، وكذلك حساب "بلاك" الفريد الذي أطلقه البنك خصيصاً للنخبة من عملائه، ذلك بالإضافة لمجموعة البطاقات الائتمانية الي تخدم وتتماشى مع نمط حياة العملاء، والباقات الحصرية من المزايا التي يستفيدون منها داخل الكويت وخارجها، فضلاً عن العروض والحملات التي ينظمها KIB لمكافأتهم، بجانب الخدمات التمويلية المختلفة التي تلبي كافة احتياجاتهم، والتي يقدمها KIB أيضاً بعروض مجزية وميسرة.

بهدف تعزيز تواصله مع الكوادر الوطنية

«برقان» يشارك بمعرض «الفرص الوظيفية» في الجامعة الأمريكية

جماعية خلال المشاركة بالمعرض

اختتم بنك برقان مؤخراً مشاركته كراع بلاتيني في معرض الفرص الوظيفية الذي نظمته الجامعة الأمريكية في الكويت. وتأتي مشاركة بنك برقان في إطار جهوده الدؤوبة لدعم الشباب والقطاع التعليمي عبر استقطاب حديثي التخرج وتشجيعهم على الانخراط في سوق العمل، لا سيّما في القطاع المصرفي.

و خلال مشاركة البنك في المعرض صرحت هالة الشربيني – رئيس مدراء الموارد البشرية والتطوير للمجموعة: "يحرص بنك برقان من خلال التواجد في معارض الفرص الوظيفية على تطبيق استراتيجيته الهادفة لجذب أفضل المواهب والكفاءات الوطنية الطموحة، وتوفير فرص العمل المناسبة لهم ضمن كوادر البنك".

وأضافت: "من خلال أكاديمية بنك برقان وبرنامج "رؤية"، نطمح لخلق جيل جديد من المصرفيين المتمرسين الذين يمتلكون الطموح والرغبة لإحداث التغيير الإيجابي في القطاع المصرفي، وهذا بالتالي سيدفع مسيرة نجاح بنك برقان، كما سيساهم في بناء الاقتصاد الوطني بشكل فعال".

قام ممثلو إدارة الموارد البشرية في بنك برقان خلال تواجدهم في المعرض بالإجابة على جميع أسئلة واستفسارات الطلبة الباحثين عن الفرص الظيفية. كما قدّموا نصائح للطلبة حول كيفية الاختيار الأنسب لمهنهم المستقبلية، وحرصوا على تزويدهم بكافة المعلومات حول آلية العمل في قطاعات وإدارات البنك المختلفة، وتوجيهم نحو الإجراءات المطلوبة للانضمام إلى أسرة بنك برقان. بالإضافة إلى ذلك، أجرى فريق الموارد البشرية عدداً من مقابلات العمل الأوليّة مع الطلبة لغرض التعيين في الوظائف المتاحة لدى بنك برقان. وسيستمر البنك في المشاركة ودعم العديد من المعارض الوظيفية لما لها من الأهمية، ولكونها تعد منصة رائدة لاستقطاب الكوادر الشبابية الطموحة. علماً أن بنك برقان يعد خيار مثالي لحديثي التخرج لما يقدمه من موارد وبرامج تساهم في صقل مهارات وكفاءات الشباب المصرفي الواعد.